

Distr.
GENERAL

005 001 1992

A/47/528
16 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٨٧ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوتية في حالات الكوارث :
البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة لتحقيق الانتعاش في ليبيريا وتعميرها

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٨ - ١ مقدمة - أولا
٣	٦١ - ٩ الاستعراضات القطاعية - ثانيا
٤	١٥ - ١١ الأغذية والتغذية ألف -
٥	٢٨ - ١٦ الصحة والرعاية الطبية باء -
٧	٣٤ - ٢٩ المياه والطاقة والمرافق الصحية جيم -
٩	٣٩ - ٣٥ التعليم والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة دال -
١٠	٤٣ - ٤٠ الزراعة هاء -
١٠	٤٨ - ٤٤ اللاجئين والعائدون والمشردون واو -
١٢	٥٣ - ٤٩ إعادة ادماج المحاربين السابقين زاي -
١٣	٦١ - ٥٤ دعم البرنامج وإدارته حاء -
١٤	٧٧ - ٦٢ المساعدات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة - ثالثا
١٧	٩٤ - ٧٨ المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وجهات مانحة أخرى رابعا -

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ١٤٧/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، قررت الجمعية العامة جملة أمور من بينها ، أنها طلبت إلى المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى ليبيريا المساعدة التقنية والمالية والمادية لإعادة اللاجئين والعائدين والمشردين الليبريين إلى بلدانهم وتوطينهم ، ولتأهيل المحاربين وأسراهم كما نصت على ذلك خطط العمل الوطني .

٢ - وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الكافية للبرامج والمشاريع المحددة في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة إلى ليبيريا لعام ١٩٩١ (A/46/403) .

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة ، وأن يعين المساعدة المالية والتقنية والمادية اللازمة لإنعاش ليبيريا وتعميرها ؛ وأن يضطلع ، بالتعاون الوثيق مع سلطات ليبيريا ، بتقييم شامل للاحتياجات ، بهدف الشروع في أقرب فرصة ممكنة في عقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين من أجل إنعاش وتعمير ليبيريا ، وذلك كأساس لاستئناف عملية التنمية في أسرع وقت ممكن ؛ وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

٤ - وهذا التقرير يتضمن وصفا للأنشطة المتعلقة بتقديم المساعدة في حالات الطوارئ والتي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/46/403) في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وثمة استعراض كذلك لمدى استجابة الدول الأعضاء للنداءات الموجهة إليها في هذا القرار . أما مسألة تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى اللاجئين الليبريين في البلدان المجاورة فهي واردة في تقرير منفصل للأمين العام (A/47/529) جرى إعداده وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، بذلت كل الجهود الممكنة لكفالة تحقيق استجابة منسقة من جانب الأمم المتحدة لجميع الاحتياجات المترتبة على أزمة ليبيريا . ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في ليبيريا ، ومقر عمله مونروفيا ، مسؤول عن تنسيق كافة الترتيبات المؤسسية والتنفيذية المتعلقة ببرامج الإغاثة وسائر الأنشطة الإنسانية في ليبيريا . ويضم مكتب المنسق الخاص ممثلين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية .

٦ - ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن التنسيق الميداني على الصعيد دون الإقليمي فيما يتصل باللاجئين والعائدين . ومنسقا الأمم المتحدة المقيمون في البلدان المضيفة مسؤولون عن البرامج

والأنشطة الوطنية فيما يتعلق بسكان البلدان المضيفة المتأثرة بحالات الطوارئ . وفي مقر الأمم المتحدة ، يتولى المسؤولية الشاملة عن تنسيق برامج الإغاثة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية .

٧ - وقد ورد الإطار التنفيذي للبرنامج الحالي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى ليبيريا في النداء الموحد الصادر عن الأمين العام في تموز/يوليه ١٩٩١ . (للاطلاع على موجز للنداء ، انظر الوثيقة A/46/403 ، الفقرات ٢٣-٥٦) . ويقدم هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج ، ويبرز المجالات التي مازالت بحاجة إلى دعم من مجتمع المانحين الدولي ، ويحدد ، في بعض الحالات ، برامج جديدة أو منقحة ، جاءت استجابة لتطورات لاحقة .

٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، تمكنت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وهي تعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية ، من توسيع نطاق وكثافة عمليات الإغاثة التي تضطلع بها بدرجة كبيرة . وافتتحت ٤ مراكز تنفيذية للأمم المتحدة في مناطق ريفية استراتيجية لتعزيز قدرة المنظمات المعنية على التنفيذ . ويمكن ، حالياً ، الوصول إلى أغلب المناطق بلا صعوبة ، وقد أقيم برنامج للمساعدة في حالات الطوارئ له مقومات البقاء ، على نطاق البلد . غير أن مشاكل الأمن والسوقيات مازالت تعرقل عمليات الإغاثة . وقد أدت العودة إلى أعمال العدوان المسلح في آب/اغسطس ١٩٩٢ (انظر الفقرة ٤٧ أدناه) إلى تعطيل أعمال الإغاثة في المناطق المتأثرة وترتبت عليها عمليات تشريد جماعية جديدة . ويؤمل أن يؤدي التقدم المحرز مجدداً في عملية السلم برعاية الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا إلى إزالة العقبات القائمة وأن يعجل بالانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التعمير والتنمية .

ثانياً - الاستعراضات القطاعية

٩ - أحرز تقدم ملحوظ في تلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الليبيري في مجالات عديدة ، على النحو الموضح أدناه في الوصف القطاعي ، وذلك بفضل الاستجابة الفعّالة للمجتمع الدولي . غير أن عدم وجود دعم لبرامج المعونة غير الغذائية مسألة تشير قلقاً بالغا .

١٠ - والمطلوب هو الاستجابة الملائمة والحسنة التوقيت لكامل نطاق الاحتياجات العاجلة للسكان المتأثرين . فبالإضافة إلى اعتبارات رفاه الإنسان ، يمكن أن يساهم التنفيذ الكامل لبرنامج الإغاثة الطارئة في عملية السلم الجارية في البلد . وعلى سبيل المثال ، أمكن ، في إطار البرنامج ، الشروع في عقد اجتماعات تقنية بين الأطراف المختلفة ، مما يسمح بنهج متكامل للقطاعات المدروسة على صعيد الدولة ويساهم أيضاً في إيجاد شعور من الثقة المتبادلة .

ألف - الأغذية والتغذية

١١ - كان برنامج الأغذية العالمي وغيره من الجهات المانحة للأغذية - وأهمها خدمات الإغاثة الكاثوليكية - قد سلم ١٠٢ ٠٠٠ طن متري من السلع الغذائية المتنوعة ، ذهب نصفها تقريبا إلى السكان المنتعدين في موروفيا ويقدر عددهم بنحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص ، والباقي إلى السكان المحتاجين في المناطق التي أمكن الوصول إليها في داخل البلد .

١٢ - وكانت نتيجة جهود المعونة الغذائية في موروفيا مذهلة . فقد انخفضت النسبة الحرجة لسوء التغذية الحاد المسجلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والبالغة ٣٥ في المائة إلى ١,٩ في المائة بعد ذلك بسنة واحدة . غير أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في موروفيا لم يطرأ عليها تحسن . إذ أنها منعزلة عن المناطق الأخرى ويشكو الجزء الأكبر من عدد سكانها المتنامي من البطالة ولذلك فهي مازالت معتمدة على الأغذية الفوتية . وخارج موروفيا ، أدت عمليات التدخل بالمعونة الغذائية إلى انخفاض ملحوظ في معدلات سوء التغذية .

١٣ - وفي السنة الماضية ، كان محصول الأرز أقل من الاحتياجات ، وإن فاق ما كان متوقعا . وقد أدى الغموض في حالة الأمن إلى عرقلة الأنشطة الزراعية العادية ، وحال ، أحيانا ، دون عمليات التدخل الفوتية في مقاطعات غراند جيدي وكيب ماونت وبومي ولويرلوا ، حيث تبنى الاحتياجات كبيرة . وقد أدت عمليات التقييم التي أجريت في الموقع ، في الآونة الأخيرة ، في مقاطعتي كيب ماونت وبومي وكشفت عن معدلات سوء تغذية مرتفعة بدرجة مقلقة ، إلى الحث على عملية توزيع الأغذية وخدمات التغذية المدرسية العامة التي قام بها شركاء متعددون في المقاطعتين .

١٤ - وفيما يتعلق بالمستقبل القريب ، ستستمر المعونة الغذائية في موروفيا ، مع تحويل التشديد الرئيسي ببطء من التوزيع العام إلى الغذاء مقابل العمل وتغذية المجموعات الضعيفة والتغذية المدرسية . وبالإضافة إلى ذلك ، ستبذل جهود لتحويل جزء متزايد من الأغذية المخصصة للتوزيع العام إلى نقود مع إيلاء اهتمام دقيق لأحوال السوق ومستويات التغذية . وفي خارج موروفيا ، يؤمل أن تؤدي الجهود الكبيرة المبذولة من مجتمع الإغاثة في توريد وتوزيع الآلات الزراعية وبذور الأرز إلى تحسين المحصول بدرجة ملحوظة في وقت لاحق من السنة . وسوف يجري رصد حالة الأمن الغذائي في المناطق الريفية عن كثب لحماية بذور الأرز من الاستهلاك وزيادة إنتاج الأغذية المحلي نتيجة لذلك .

١٥ - وقد بلغ مجموع قيمة الاحتياجات من المعونة الغذائية في النداءات الموجهة من الأمين العام ٨٦,٦ مليون دولار مقابل ٦٤,٨ مليون دولار تم التعهد بها ، مما يترك ثغرة قدرها ٢١,٨ مليون دولار في التمويل . وفي الظروف الحالية ، سوف يسمح التمويل الكامل للمبلغ المستهدف قبل ذلك ، بالتنفيذ الناجح للأنشطة في هذا القطاع في عام ١٩٩٢ .

باء - الصحة والرعاية الطبية

١٦ - مازالت حالة الصحة في ليبيريا مقلقة . فمعدل انتشار الأمراض مرتفع ، ولا سيما بين النساء والأطفال . وأكثر الأمراض تفشيا هي الملاريا وسوء التغذية والاسهال والتهابات الجهاز التنفسي والحرب والسل والأمراض المنقولة جنسيا والإصابات الدودية . وهناك مجموعة كبيرة من السكان المشردين واللاجئين يلزم توفير الرعاية الصحية لهم . وفي مناطق عديدة من البلد ، ما زال الأمر يحتاج إلى إعادة بناء المرافق الصحية ، وتركيب المعدات الطبية وتوريد العقاقير . وتلزم إعادة بناء جزء كبير من الهياكل الأساسية المادية والسوقية لقطاع الصحة ، بما في ذلك التنمية الملائمة للقوى البشرية .

١٧ - ومع قيام اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بدور الوكالات الرائدة ، كان تدخل الأمم المتحدة في القطاع الصحي والطبي تدخلا واسع النطاق ومتعدد الجوانب على السواء . فقد تراوح بين تقديم الدعم لحملات التحصين ، ومستشفى ميداني كبير وعدة مراكز لصحة الأم والطفل في مونروفيا إلى توفير العقاقير الأساسية والمعدات الطبية للمنظمات غير الحكومية المشاركة والعاملة في داخل البلد ، مثل منظمة أطباء بلا حدود/بلجيكا ، فضلا عن تنفيذ برنامج فعال لمراقبة الأمراض ومكافحتها في عدة مقاطعات . وقامت منظمة أطباء بلا حدود/بلجيكا ، نفسها ، بدعم وإدارة شبكة واسعة النطاق من المرافق الصحية في مونروفيا ونيمبا ولوفا وغراند جيدي وجنوب شرق البلد .

١٨ - غير أن استدامة التقدم المحرز تزداد صعوبة نتيجة لانسحاب عدة منظمات من منظمات الإغاثة في حالات الطوارئ أو التخطيط لانسحابها . ونظرا لغياب المؤسسات الوطنية التي تتولى أنشطة تلك المنظمات ، فإن مجتمع الإغاثة ، بما في ذلك اليونيسيف ومنظمة الصحة الدولية على وجه الخصوص ، يواجه مهمة ضخمة تتمثل في منع زيادة التدهور في قطاع الصحة بالبلد مع توفير ما يلزم للاجئين المائدين والمقاتلين السابقين والمشردين . ويرد أدناه تحديد الأولويات القطاعية الراهنة مع وصف موجز للاحتياجات من الموارد .

المؤسسات الصحية الخاصة

١٩ - تواصل هذه المرافق تقديم خدمات صحية أساسية في مواجهة صعوبات بالغة ، كالنقص الشديد في العقاقير والأدوات والموظفين والإمدادات . ولم تعد المصادر التقليدية الداعمة متوافرة ، ويلزم ما مجموعه ٢,٦ مليون دولار للدعم الأساسي خلال الأشهر الستة القادمة .

مكافحة الأمراض ، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٠ - تقترح منظمة الصحة العالمية متابعة برامجها في جمع المعلومات ، والحماية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومعالجتها ، بتكلفة مقدرة بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار . وسيخصص جزء مستقل تكلفته ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بواسطة التثقيب الصحي ، وترويج العازل الذكري ، وإسداء المشورة والفحص للكاشف لفيروس نقص المناعة البشرية .

المرافق الوطنية للعقاقير

٢١ - تدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبعض المنظمات غير الحكومية ، إعادة إنشاء المرافق الوطنية للعقاقير . وهذا سيقتضي استثمارات كبيرة في مجالات المباني ، واليد العاملة ، والمؤن ، والتدريب ، والأنظمة الإدارية . وتبلغ التكلفة السنوية المقدرة ٩٥٠ ٠٠٠ ٤ دولار ، وتشتمل على ١٧٥ ٠٠٠ ٤ دولار لشراء العقاقير الأساسية و ٤٧٥ ٠٠٠ ٤ دولار للوازم غير الطبية و ٣٠٠ ٠٠٠ ٤ دولار للوازم الدعم السوقي .

برنامج التحصين الموسع

٢٢ - يحتاج برنامج التحصين إلى إعادة إنعاشه في جميع أنحاء البلد لمنع انتشار الأوبئة . وتقدر التكلفة الإجمالية بمبلغ ٢ ٥٦٠ ٠٠٠ ٢ دولار تشمل تكلفة شراء معدات تبريد لحفظ العقاقير ، وتوفير الدعم السوقي ، وشراء اللقاحات ، وتدريب العمال الصحيين ، والتثقيف المجتمعي .

برنامج الرقابة الغذائية

٢٣ - ما زال سوء تغذية الأطفال سائدا في المناطق الواقعة خارج مونروفيا . والمقترح إنشاء نظام رقابة صحي شامل للبلد بأسره ، والقيام بتدخلات في مجال التغذية على نطاق ضيق ، بتكلفة مقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ ٤ دولار .

المعلومات الصحية والتثقيف الصحي

٢٤ - هناك عنصران يحتاجان إلى الاهتمام الفوري : إنشاء نظام للمعلومات الصحية والقيام بالتثقيف الصحي على نطاق البلد بأسره . وتقدر تكلفة هذه الأنشطة بمبلغ ٣٨٠ ٠٠٠ ٢ دولار .

صحة الأم والطفل

٢٥ - يتعين التوسع في المرافق التي تفي بصحة الأم والطفل ، وقد عادت جزئيا في مونروفيا ، بحيث تصل إلى جميع أنحاء البلد . إن مقتضيات الامتداد إلى المناطق الريفية ، والتركيز على الدورات التجديدية ، والسوقيات ، وجمع البيانات والإشراف ، تقدر تكلفتها بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار .

الصحة العقلية وإساءة استعمال العقاقير والإرشاد النفسي

٢٦ - عانى كثير من الناس من صدمات نفسية أثناء الحرب ، أسهمت بعدد كبير من حالات العجز العقلية وإساءة استعمال العقاقير والمشروبات الكحولية . وقد تم اقتراح خطة لإنشاء نظام العناية بالصحة العقلية ، الذي يشتمل على الإرشاد النفسي ، ويتميز بتوجه مجتمعي قوي بدلا من التوجه المؤسسي . كما أنه يتضمن إنشاء وحدات معالجة داخلية صغيرة في مستشفيات ، وعيادات للمرضى الخارجيين في المناطق المستفيدة ، وتدريب العمال في الحقل الصحي وقادة المجتمعات المحلية . وتقدر التكاليف الأولية بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ ٨ دولار .

أولويات أخرى

٢٧ - بالإضافة إلى الأنشطة المعروفة في الفرع جيم أدناه ، ستبدأ منظمة الصحة العالمية في برنامج يتعلق بنوعية المياه وبناء حضرموت المراحيض لكي تمنع وباء الكوليرا وسواء من الأمراض المعدية على صعيد المجتمعات المحلية (١٥٠ ٠٠٠ دولار) . وسيجري أيضا تنفيذ برنامجين لمكافحة الأمراض الإسهالية (٣٠٠ ٠٠٠ دولار) والملاريا (٤٠٠ ٠٠٠ دولار) .

٢٨ - وقد حدد النداء الموحد الذي صدر في عام ١٩٩١ الاحتياجات من الموارد اللازمة للقطاع الصحي بمبلغ ٢٠ مليون دولار . وبلغ مجموع الاستجابات لنداء القطاع الصحي المسجلة حتى الآن ١٠,٧ مليون دولار فقط . وإذا أخذنا في الاعتبار الأموال المتعهد بها وتنقيحات البرنامج اللاحقة ، فإن الاحتياجات من الواردات الإضافية تبلغ ٩,٢ مليون دولار . والتمويل الكامل لهذه الأنشطة أمر أساسي لكي تنجح اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وشركاؤهما من المنظمات غير الحكومية في جهودها الرامية إلى عودة الظروف الطارئة الملحة التي سادت في بداية عام ١٩٩١ .

جيم - المياه والطاقة والمرافق الصحية

٢٩ - في البداية قام الأطباء بلا حدود/بلجيكا ولجنة الصليب الأحمر الدولية بمساهمات كبيرة في قطاع المياه والطاقة والمرافق الصحية . ولكن كان على اليونيسيف الآن أن تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن ذلك . وينبغي ملاحظة أن التدخلات الطارئة المضطلع بها أو المتوقعة هي بالأساس تدابير سد ثغرات . أما ما يحتاج إليه كثيرا من إصلاح أساسي لمرافق المياه والطاقة والصحة فيستلزم استثمار رؤوس أموال كثيرة تتجاوز نطاق هذا البرنامج .

٣٠ - ولكن حتى في هذا الإطار المحدود ، أمكن إعادة إنشاء نظام معالجة المياه في مونروفيا يستطيع تأمين كمية كافية من المياه ، رغم أن توزيع المياه في أرجاء المدينة كلها ما زال مشكلة مستمرة . وما زال غير مستقر توفير الطاقة لمنشآت معالجة المياه الحيوية في مونروفيا الكبرى ، ولكن المفروض أن يكون ثمة مقدار كافي من الطاقة بنهاية سنة ١٩٩٢ . وقد أدت الإصلاحات الكبيرة في شبكة توزيع المياه إلى تقليل الخسائر الهائلة التي جرت معاناتها بعد الحرب ، وأسهم تنظيف المجاري وشبكة المياه السطحية في تلافي أي وباء كبير .

٣١ - وتشتمل التدخلات الطارئة في مونروفيا سنة ١٩٩٢ على ما يلي :

(أ) استمرار الجهد لإصلاح محطة معالجة المياه ، وإصلاح شبكة نقل وتوزيع المياه ومراقبة

نوعيتها ؛

(ب) إصلاح شبكة المجاري (بتنظيف قنوات المجاري المسدودة ، واستبدال أحد أنابيب المجاري الرئيسية ، وإصلاح محطات الضخ والمجاري المنهارة ، ومراقبة شبكة التخلص من نفايات المجاري في مونروفيا) ؛

(ج) صيانة وحدات الطاقة والشبكات الاحتياطية وإصلاحها وترميمها ، لضمان توافر طاقة يمكن الاعتماد عليها في محطة معالجة المياه ، وشبكة المجاري ، والعيادات الحيوية ، والمدارس ؛

(د) وضع استراتيجية مأمونة بيئيا لإدارة التخلص من النفايات الصلبة ومراقبة مصبات المجاري ؛

(هـ) تنظيف وإصلاح شبكات تصريف المياه السطحية ؛

(و) وضع برامج شعبية ومشاركة المجتمعات المحلية في الصحة العامة والمرافق الصحية ؛

(ز) بناء آبار قليلة العمق في المناطق غير المشمولة بشبكة إمدادات المياه ، لتأمين إمدادات المياه لمواجهة الطوارئ في حال إخفاق شبكة إمداد المياه في المدن .

٢٢ - وعلى إثر النزاع الأهلي ، لم تكن شبكات الإمداد بالمياه في المحطات التسع الواقعة خارج مونروفيا عاملة ، وبصعوبة بالغة أعيدت العمليات في غيرنفا وبوكانان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وكانت الحالة أسوأ في المناطق الريفية ، ويقدر عدد الآبار المجهزة بالمضخات والتي لا تعمل بـ ٧٠ في المائة . وتحتاج آبار عديدة إلى التنظيف وجميعها تقريبا تحتاج إلى التطهير . ولكن للأسف ، لم يكن بالإمكان إلا عمل القليل عام ١٩٩١ في العديد من المناطق بسبب الظروف الأمنية .

٢٣ - وفي عام ١٩٩٢ ، يجري تنفيذ تدخلين طارئين كبيرين ؛

(أ) إصلاح طارئ وصيانة تشغيلية لشبكة إمداد المياه عبر الأنابيب في غارنفا وكاكاتا وبوكانان ؛

(ب) إمدادات مياه طارئة ومرافق صحية ، تشتمل على إصلاح الآبار ذات المضخات اليدوية أو بنائها ، وبناء المرافق الصحية في المراكز السكنية ، وإقامة ترتيبات مؤسسية لضمان الصيانة الدورية .

٢٤ - لقد عين نداء عام ١٩٩١ احتياجات هذا القطاع بمبلغ ٧,٧ مليون دولار . وبلغت المساهمات الواردة استجابة له ٦,٢ مليون دولار . ويستلزم تنفيذ الأنشطة المعروضة أعلاه تمويلا إضافيا يبلغ ١,٩ مليون دولار ، تدخل في إطارها الأنشطة المعينة حديثا .

دال - التعليم والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة

٣٥ - جرى اتباع نهج شامل في توفير الخدمات للأيتام والمتخلى عنهم من الأطفال ، يشمل التدريب المهني وإسداء النصح بالإضافة إلى توفير المأوى والغذاء والدواء ، في الوقت الذي ازدادت فيه باطراد الإسهامات في قطاع التعليم .

٣٦ - ونتج عن هذه الجهود ازدياد تدريجي في عدد المتقدين بالمدارس ، الذي بلغ الآن ٧٠ في المائة من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب في مونروفيا الكبرى ، و ٢٨ في المائة في البلد ككل . ولكن الحاجة إلى المحافظة على الدعم الخارجي القوي في هذا الحقل يؤكد أنها الشلل المستمر في الهياكل الوطنية ، والعدد الكبير من الأطفال المعاقين والسيئي التغذية الذين يظلون بلا معالجة ، وفي عجز الأسر والمجتمعات المحلية عن توفير الحاجات الأساسية لأطفالها .

٣٧ - وقد حوفظ في عام ١٩٩٢ على التوجه العام للبرامج ، مع تشديد خاص على المشاريع المشتملة على ما يلي :

(أ) إعادة التأهيل في إطار المجتمعات المحلية للمعاقين جسدياً :

(ب) التدريب على إسداء النصح لـ ٨٠ من المتخصصين للعمل كمدرسين في إطار الأنظمة الصحية والتربوية :

(ج) برامج للاعتماد على الذات في نطاق الأحياء تشمل الرعاية النهارية لأطفال النساء العاملات والتدريب على المهارات المدرة للدخل بالنسبة للنساء والفتيات والمحاربيين السابقين من الشبان ، والتدريب على تعليم القراءة والكتابة وتجديد المدارس الابتدائية :

(د) جهود لاقتفاء آثار الأسر وإعادة جمع شملها بالنسبة لنحو ١ ٠٠٠ من الأطفال الأيتام والمتخلى عنهم والمشردين ، مع تقديم المساعدة المؤقتة لـ ٥٠٠ طفل ما يزالون في مؤسسات الأيتام :

(هـ) التدريب المهني (في مهن كالتجارة ، والبناء ، وتقنيات البناء القليلي التكلفة) للمحرومين والمشردين وللمحاربين السابقين من الشبان :

(و) وضع برامج تربوية بشأن السلم .

٣٨ - وينبغي أيضا تكريس جهود ملحة لإعادة إحياء نظام التعليم الرسمي كيما يتمكن الأطفال ، بمن فيهم اللاجئين العائدون ، من الاستفادة من فرص التعلم والبيئة المنظمة التي تقدمها المدارس الابتدائية والثانوية .

٣٩ - ويتطلب تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه ٤,٨ ملايين دولار بالإضافة إلى ما سبق التعهد به .

هـ - الزراعة

٤٠ - إزاء الأثر المدمر للحرب الأهلية الليبرية على المزارعين ، كان التوجه الأساسي للبرنامج الزراعي الطارئ مد المزارعين بالمدخلات الزراعية الأساسية كالأرز وبذور الخضروات والأدوات اليدوية ، باعتبارها الحجر الأساسي لإعادة تنشيط هذا القطاع الحيوي .

٤١ - وقدم البرنامج ما يزيد على ٥٠٠ ١ طن من بذور الأرز ، ونحو ١٠ أطنان من بذور الخضر المتنوعة و ٥٠ ٠٠٠ آلة تقريبا من الآلات اليدوية المتنوعة . وعلى الرغم من أن محصول الأرز أقل مما هو متوقع أصلا ، فمن المنتظر أن يكون في نهاية عام ١٩٩٢ أعلى بكثير من محصول العام السابق الذي سد الثلث فقط من احتياجات الاستهلاك . إلا أنه لا يزال يوجد عجز كبير ، وبالنظر إلى الافتقار إلى التمويل العام وانخفاض القوة الشرائية بين السكان ، فسوف تستمر الحاجة إلى توفير المعونة الغذائية لسد هذه الفجوة .

٤٢ - وقد قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، بالإضافة إلى سد الاحتياجات من المدخلات اللازمة في حالات الطوارئ ، بإنشاء نحو ثمانية مشاريع تستهدف إنعاش الزراعة في ليبريا . وهذه المشاريع تنع في مجالات هامة مثل إنتاج البذور ، وتوفير المدخلات ، وتنشيط أعمال الحدادة في الريف ، والتسويق الزراعي ، وإنشاء صناعات على نطاق صغير في مجال مصائد الأسماك وتربية الماشية . ويغطي مشروعان آخران عملية إعادة توطين وتأهيل الشباب ، لا سيما الشباب من المحاربين السابقين ، وتجهيز الدقيق النشوي من نبات المنيهوت .

٤٣ - وثمة حاجة إلى موارد إضافية بمبلغ ٣,٦ مليون دولار لتمويل هذه الأنشطة .

واو - اللاجئين والعائدون والمشردون

٤٤ - إن الحالة الأمنية والسياسية السائدة في البلد جعلت عملية تنظيم عودة الليبريين إلى الوطن من بلدان الملجأ عملية سابقة لأوانها حتى الآن . ومع ذلك فقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خططا طارئة لتنظيم العودة إلى الوطن عندما تسمح الظروف بذلك . وسوف تتخذ تدابير لإصلاح الطرق والجسور الرئيسية ، وإصلاح أماكن الايواء المؤقتة المقترحة ، وإنشاء نقاط لتوفير المياه اللازمة للاستعداد

لتنظيم العودة الى الوطن . وفي الوقت نفسه ، يعمل حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، من خلال مكتب المنسق الخاص ، مع وكالات الأمم المتحدة في تصميم برنامج لإعادة ادماج العائدين والمشردين في المناطق الرئيسية الأصلية . وسوف يستفيد أيضا من هذا البرنامج المحاربون السابقون والسكان الذين ظلوا في مناطقهم الأصلية . ورغم الحاجة الى تمويل متواضع لتصميم هذه الخطة (٢٠٠ ٠٠٠ دولار) ، فسوف يحتاج تنفيذها الى موارد اضافية كبيرة .

٤٥ - وقد أدى التحسن النسبي الذي طرأ على الحالة الأمنية في العام الماضي الى تشجيع الآلاف من الليبيريين على اختيار العودة الى الوطن من تلقاء أنفسهم . ووافق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تسهيل رحيل العائدين التلقائيين وتكثيف المساعدات التي يقدمها لدى وصولهم الى ليبيريا . وعلى أساس المجموع المسقط للوصول التلقائي لنحو ١٠٠ ٠٠٠ ليبيري في الشهور القادمة ، بما في ذلك الاحتياجات التحضيرية لتنظيم العودة الى الوطن ، خصصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ميزانية تبلغ ٤١٥ ٤٤٤ ٢ دولارا (لا تشمل الاحتياجات الغذائية التي سيوفرها برنامج الأغذية العالمي من أرضته الإقليمية) .

٤٦ - وخلال فترة الـ ١٨ شهرا الماضية ، هرب نحو ١١٥ ٠٠٠ شخص من اللاجئين من أبناء سيراليون الى المحافظات الواقعة على حدود ليبيريا الغربية وهي لوبا (٩٠ ٠٠٠) ، وكيب ماونت (٢٠ ٠٠٠) وبومي (٥ ٠٠٠) . وواجهت ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببرنامج لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ تكلفته ٧٨٠ ٥١٤ ٢ دولارا لتغطية الفترة من تموز/يوليه الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وقد انتهى مسح تغذوي أجري مؤخرا في لوبا الشمالية الى أن اللاجئين هناك في حالة سيئة جدا وقد بدأ العمل في برنامج إغاثة عاجل لتقديم الأغذية والرعاية الطبية ولكنه تعرقل بسبب استحالة اجتياز الطرق بالنقل . وثمة حاجة عاجلة الى مساعدات اضافية لدعم مجموعات اللاجئين المتزايدة وتنفيذ أعمال محدودة متعلقة بالهياكل الأساسية لتيسير الوصول الى المناطق المتضررة .

٤٧ - وبعد نشوب القتال في محافظتي كيب ماونت وبومي بين قوات الجبهة القومية الوطنية الليبيرية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا ، وصل الى مونروفيا في أواخر آب/أغسطس عدد يتراوح من نحو ٢٠ ٠٠٠ الى ٢٥ ٠٠٠ من المشردين . واشتمل هذا العدد على ما يقدر بـ ٥ ٠٠٠ لاجئ من أبناء سيراليون ، بالاضافة الى مجموعة اللاجئين من أبناء سيراليون الموجودين بالنقل في مونروفيا والبالغ عددهم ٤ ٠٠٠ لاجئ . وانتقل عدد آخر من المشردين ، يتراوح من ١٥ ٠٠٠ الى ٢٠ ٠٠٠ شخص ، الى مناجم بونغ ومنطقتي تودي وكاكاتا . ومن المتوقع أن يصل المزيد الى مونروفيا مع استمرار توتر الحالة العسكرية في كيب ماونت وبومي واتجاهها الى التصاعد . وتم في الوقت نفسه ، نقل شركاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ توزيع الأغذية ، وتوفير الرعاية الصحية والتغذوية ، الذين كانوا يعملون في هاتين المحافظتين ، الى مونروفيا للمساعدة في الجهود المبذولة من أجل مواجهة حالة الطوارئ الناجمة عن تدفق اللاجئين .

٤٨ - وقد أعربت غالبية اللاجئين من أبناء سيراليون في مونروفيا عن الرغبة في العودة الى موطنهم . وتقوم حاليا مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع خطط ، بالتشاور مع حكومة سيراليون ، لتيسير العودة الى الوطن لمن يختار العودة طواعية .

زاي - إعادة ادماج المحاربين السابقين

٤٩ - اشترك في الحرب الأهلية عدد تقديري يتراوح من ٧٠ ٠٠٠ الى ١٠٠ ٠٠٠ شخص كمقاتلين مسلحين . ويضم هؤلاء عددا كبيرا من المراهقين وبعض النساء . واشترك الكثيرون منهم في أعمال العنف ، ومروا بتجارب مريرة ، وأصيبوا بجراح جسدية وعانوا من مشاكل نفسية .

٥٠ - وقد كان من المتوخى في اتفاق ياموسوكرو المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ أن يتم نزع سلاح المحاربين ، ووضعهم في معسكرات ثم تسريحهم . وقد تأخر تنفيذ هذه الأحكام ولكن الاتفاق لا يزال ساريا .

٥١ - وفي هذا الوقت ، لا يزال عدد المحاربين الذين سيودعون في معسكرات ، (والمدة) وعدد الذين سيعودون مباشرة الى الحياة المدنية غير معروف وكذلك مجموع عدد المعسكرات التي ستقام . وقد التمسست الأطراف المعنية المساعدة لتسهيل هذه العملية ، وبخاصة المساعدة في إعادة ادماج المحاربين السابقين في المجتمع المحلي . وقد يقتضي ذلك فرز المحاربين السابقين لتحديد خلفيتهم ومهاراتهم وكذلك تطلعاتهم وحاجتهم الى العلاج النفسي .

٥٢ - وقد ينظر أيضا في تقديم المساعدة في شكل تعليم القراءة والكتابة والتدريب المهني وتوفير السلع الأساسية مثل الغذاء والخدمات الصحية . وقد يقتضي الأمر أيضا تقديم الدعم لتسهيل عملية إعادة ادماج المحاربين القدماء ادماجا مثمرا في المجتمعات المحلية بأوطانهم .

٥٣ - وسوف يحتاج البعض الى أدوات أو مدخلات زراعية للمساهمة في اعالتهم شخصيا وفي رفاة المجتمعات المحلية ، بينما ينبغي لآخرين العودة الى المدرسة أو الجامعة . ويمكن أيضا وضع برامج متعلقة بتقديم الغذاء مقابل العمل لاصلاح المرافق التي دمرت . ويجري تصميم برامج متكاملة قائمة على أساس المجتمعات المحلية من أجل تشجيع إعادة ادماج المحاربين (مع العائدين وسائر المشردين) في مناطق التجمع مثل محافظات نيمبا ، ولوفا ، وبونغ وغراند غيديه . وسيقتضي الأمر طلب موارد اضافية في ضوء تحديد مدى احتياجات البرنامج .

حاء - دعم البرنامج وإدارته

٥٤ - نظرا الى عدم وجود هيكل حكومي فعال على نطاق البلد وعدم وجود مرافق أساسية وهيكل أساسي مناسب ، تعين إنشاء اطار مخصص لتسهيل تنفيذ عمليات الطوارئ في أنحاء ليبريا من جانب المجتمع الدولي . وفي هذا الاطار ، يقدم حاليا مكتب المنسق الخاص لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بليبريا الدعم السوقي والإداري الأساسي الى وكالات الأمم المتحدة العاملة في ليبريا وللمنظمات غير الحكومية الدولية ولأفرقة المساعدة الذاتية المحلية . ويشتمل ذلك على توفير الموظفين الدوليين والوطنيين ، وإقامة مراكز للعمليات في شمال البلد ، وتوفير مرافق لنقل امدادات الإغاثة والأفراد (سيارات وطائرات) ، وتنظيم التفطية الأمنية ، وإقامة حلقات للاتصال (داخل البلد وبالخارج) وأماكن للإقامة لتقديم المساعدة لأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على السواء . وقد كان هذا الدعم السوقي قيما بشكل خاص في التعبئة والتنسيق الفعالين للاستجابة الدولية لحالة الطوارئ في ليبريا في بداية العملية ومع امتداد البرنامج الى شمال البلد .

٥٥ - وخلال العام الماضي أنشئت أربعة مراكز للعمليات تابعة لمكتب المنسق الخاص في غبارنفا ، وزويدرو ، وهاربر ، وفوينجاما ، بالإضافة الى مرفق مؤقت في محافظة كيب ماونت لدعم جهود الإغاثة المبذولة في شمال البلد . وقامت مراكز العمليات بدور رئيسي في توسيع نطاق إيصال برامج الطوارئ الى أكثر المناطق احتياجا في البلد ، وإنشاء شبكة موثوق بها لتوزيع امدادات الإغاثة بالاشتراك مع رابطة الليبريين المتحددين لإنقاذ البشرية . وتوفر المراكز اطارا لتنفيذ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في عمليات توزيع الأغذية والآلات الزراعية وبذور الأرز ، وفي ميادين الصحة وتوفير المياه والأصحاء والتعليم . وستظهر بوضوح تام فعالية هذه الآلية في الاطار الليبري ، ومن المتوقع أن الحاجة ستدعو الى إقامة مراكز للعمليات المقبلة لدعم جهود الإغاثة وإعادة الادماج والتعمير .

٥٦ - وتستمر مساهمة الاخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة ذوي النشاط والخبرة في برنامج الطوارئ الليبري عن طريق المراكز التنفيذية التي يديرها المتخصصون في السوقيات . كما أوفد اخصائيون آخرون من متطوعي الأمم المتحدة في الزراعة والصحة الى الميدان لتحسين فعالية البرامج القائمة على المجتمع المحلي في هذه المناطق . وسوف يستدعي الأمر وجود اخصائيين اضافيين من متطوعي الأمم المتحدة لتعزيز قدرة "الليبريون المتحدون لإنقاذ الإنسانية" على تنفيذ برامج الإغاثة وإعادة التوطين والإصلاح في مجالات الخبرة مثل تنمية المجتمع المحلي والصحة .

٥٧ - وقام الكيان المجتمعي المسمى بأغذية حياة الطوارئ الخاصة الذي رسخ الآن في مونروفيا باستحداث خطة فريدة للتعهد الإسكاني توفر الأساس للتوزيعات الغذائية العامة وبرامج الإصلاح المجتمعية الأخرى . وبمساعدة من الأمم المتحدة أجريت مؤخرا في ١٨٠ محاورة انتخابات ديمقراطية لممثلي أفرقة إغاثة المجتمع المحلي . ويجري بصورة مستمرة تعديل كيان الإغاثة هذا بالنسبة للمهاجرين المشردين ويستخدم الآن لبرامج الصحة والتعليم (بما في ذلك مرض الإيدز) واستقبال العائدين ، وتغذية المدارس ،

والطعام مقابل العمل ، وبرامج الغثاء القابلة للتضرر . كما تقوم "أغذية حياة الطوارئ الخاصة" الآن بتنظيم برامج تنمية المجتمع عن طريق أفرقة رعاية المجتمع المحلي . وفي داخل البلاد يجري مساعدة "الليبريون المتحدون لإنقاذ الإنسانية" على استحداث كيان مماثل وتعزيزه . وتقوم أفرقة رعاية المجتمع المحلي ، العاملة بتعاون وثيق مع المراكز التنفيذية ، بتوزيع مؤن الإغاثة والأغذية والمنتجات الزراعية وتوجه نحو إدارة جهود المساعدة الذاتية في المجتمع المحلي .

٥٨ - ومع تطور مجال برنامج الإغاثة داخل البلاد ، أصبحت الحاجة الى إدارة أنشطة رصد وتقييم المراكز التنفيذية وإعداد تقارير عنها واضحة بصورة متزايدة ، وتم إنشاء وحدة إدارة برنامج الطوارئ لتوفير التنسيق والدعم للمنسق الخاص وشركائه في جهود الإغاثة الدولية . كما تساعد الوحدة في ادارة خطة تجريبية جديدة لوضع قيمة نقدية للأرز أدخلها برنامج الأغذية العالمي لاختبار إمكانية استيراد الأرز التجاري للتقليل من الاعتماد على دعم الإغاثة . وتستخدم نواتج الخطة في تمويل المشاريع التي تعالج الاختناقات في عمليات الطوارئ ومبادرات المنظمات غير الحكومية المعتمدة على المجتمع المحلي .

٥٩ - ولا تزال هناك حاجة الى مزيد من الدعم لنقل سلع وموظفي الطوارئ في سياق البرنامج الشامل للبلد . كما يجري إحراز تقدم بشأن ترتيبات استخدام المطارات داخل البلاد ولاسيما لتسهيل توزيع وحركة لوازم الموظفين عندما تصبح الطرق مسدودة في موسم الأمطار في المنطقة الجنوبية الشرقية . وقد قام معهد اللغات الليبرية ، وهو مؤسسة غير حكومية ، بالفعل بتنظيم مرابطة طائرتين صغيرتين لجهود الإغاثة على أساس الحد الأدنى من التكلفة .

٦٠ - وتواصل الاتصالات أهميتها القصوى في ضمان أمن موظفي الإغاثة وسرعة الاستجابة من جانب الأمم المتحدة والوكالات الأخرى للاحتياجات الناشئة في مختلف أجزاء البلاد . ويتولى مركز الاتصال بمكتب المنسق الخاص لعملية الإغاثة في ليبيريا والكائن في مونروفيا رصد جميع البعثات والوزع التنفيذي لموظفي الأمم المتحدة ويحتفظ بروابط منتظمة مع شبكات المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء البلاد .

٦١ - وكان من المتعين مواجهة تكاليف دعم وإدارة البرامج المتعلقة ببرنامج الإغاثة بقدر كبير من مصادر الأمم المتحدة ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتقدر الاحتياجات الإضافية لتغطية نفقات المراكز التنفيذية والاختصاصيين من متطوعي الأمم المتحدة وموظفي إدارة حالات الطوارئ وتكاليف النقل والسوقيات والدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية بمبلغ ١,٦ من ملايين الدولارات .

ثالثا - المساعدات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٦٢ - بالإضافة الى الأنشطة الواردة أعلاه قدم عدد من كيانات الأمم المتحدة معلومات عن المساعدات التي قدمت الى الليبريين خلال المدة المستعرضة .

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٦٣ - اشتركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في نداءات موحدة مشتركة بين الوكالات لمساعدة الفئات المتضررة في بلدان سيراليون وغينيا وكوت ديفوار التي تضررت من الأحداث التي وقعت في ليبيريا . وفي ليبيريا ذاتها قامت اليونيسيف بتحديث مناشدة بطلب مبلغ ١٣,٨ من ملايين الدولارات وتنتظر حلا سياسيا للتمكين من تمديد عمليات الإغاثة الى أجزاء أخرى من البلد .

٦٤ - وفي المناطق التي يمكن الوصول إليها تواصل اليونيسيف مدتها بمرافق المياه والإصحاح ، والتعليم الخاص للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية ، والإشراف الغذائي .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٥ - في ليبيريا قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتزويد المنسق الخاص للأمم المتحدة في ليبيريا وكذلك موظفي الدعم ، والدعم السوقي لتشغيل مكتب الممثل الخاص لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في ليبيريا وبرامجه . وتضمن هذا إنشاء أربعة مراكز تنفيذية ممولة من صناديق أرقام التخطيط الإرشادية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المواقع الاستراتيجية في البلد لتعزيز قدرة تقديم المساعدات الإنسانية لبرامج كل من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

٦٦ - وثمة شاغل أساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم هذه الجهود يتمثل في تسهيل الانتقال من الإغاثة الى التأهيل والتعمير والى الأنشطة الإنمائية العادية في نهاية المطاف . وتتراوح هذه الجهود من توزيع البذور والآلات الزراعية الى النهوض بالمؤسسات غير الحكومية المحلية في دور إنمائي مباشر وفي دور أكبر في الأنشطة اللاحقة للإغاثة . وبالرغم من أن ظروف البدء في برنامج قطري تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليست مناسبة في هذا الوقت ، فإن الحكومة المؤقتة تلقت موافقة من مجلس إدارة البرنامج الإنمائي على أساس حالة تلو الأخرى . ونتيجة لممارسة مشتركة بين الحكومة المؤقتة والبرنامج الإنمائي ، سيستمر العمل في عدد من المشاريع أو سيعاد توجيهها بما في ذلك مشاريع مساعدة مقدمة الى وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية والى وزارة الميزانية ، ومساعدات مقدمة الى البرنامج الوطني لمرض الإيدز ، ومشاريع متصلة بتشجيع تنمية القطاع الخاص .

٦٧ - ويجري وضع مشروع لتخطيط الإصلاح والتعمير وتنفيذ تقييم شامل للاحتياجات القطاعية وصياغة بدائل للسياسات والبرامج للحكومة الجديدة التي ستشكل بعد إجراء الانتخابات كما سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية الى لجنة الانتخابات ذاتها .

٦٨ - وختاماً فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد في استحداث خطط مساعدة حيوية قائمة على المجتمع المحلي لتسهيل إعادة إدماج الأشخاص المشردين والمهاجرين العائدين والجنود المسرحين الى مناطق ديارهم .

٦٩ - وفيما يتعلق بتقييم الاحتياجات وبمؤتمر المائدة المستديرة للمانحين المذكور في قرار الجمعية العامة ١٤٧/٤٦ (انظر الفقرة ٣ أعلاه) يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ناتج الأنشطة سالفة الذكر سوف يمد الحكومة الجديدة ببيانات كافية وبدائل للسياسات تيسر صياغة استراتيجية للإصلاح والتعمير تستطيع ليبريا تقديمها في مؤتمر قادم للمانحين . وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستعدا لمساعدة الحكومة في مجال تنظيم مؤتمر للمائدة المستديرة .

برنامج الأغذية العالمي

٧٠ - منذ بداية حالة الطوارئ المتعلقة بالحرب الأهلية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ تنقل مساعدة برنامج الأغذية العالمي عن طريق سلسلة مكونة من ست عمليات طوارئ قطرية وثلاث عمليات إقليمية وكذلك عن طريق المشروع الإقليمي الحالي المؤجل للاجئين والمشردين الذي خصص له حتى الآن ٤٢٤ ٧٢٣ طنا من الأغذية الأساسية . وفي ليبريا وحدها سلم حوالي ١٢٠ ٠٠٠ طن متري من المعونة الغذائية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وزع منها ١٠٥ ٠٠٠ طن . كما أن برنامج الأغذية العالمي يتحمل مسؤولية تنسيق تعبئة وتوريد معظم شحنات الأغذية من المصادر المانحة .

٧١ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢ تم بيع أول كمية تبلغ ٥٠٠ طن متري من الأرز بموجب الخطة التجريبية لوضع قيمة نقدية له يقصد بها منع السكان عن الاعتماد على المعونة الغذائية الطارئة والمساعدة على إنعاش السوق التجارية . وفي أيار/مايو ١٩٩٢ وافقت لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية المنبثقة عن مجلس إدارة برنامج الأغذية العالمي على توسيع شحنات المعونة الغذائية في إطار عملية اللاجئين المؤجلة التي تبلغ قيمتها الإجمالية ١٧٠ مليون دولار تغطي سنة ١٩٩٢ .

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٧٢ - ويتشاور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بصورة نشطة مع الحكومة المؤقتة في ليبريا فيما يتعلق بتقديم الموئل مساعدة تقنية تركز على ما يلي :

(أ) تقييم الحالة الراهنة للمساكن ؛

(ب) صياغة استراتيجيات توطين مؤقتة للمشردين ؛

(ج) صياغة استراتيجيات جديدة لتطوير أماكن المأوى والمستوطنات الدائمة .

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٧٣ - أعادت الفاو تمثيلها في ليبريا وهي تقدم عن طريقه المساعدة المتمثلة في تنسيق أنشطة الإغاثة وأنواع الدعم الأخرى للبلد ولا سيما في القطاع الزراعي .

٧٤ - ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ما برحت الفاو توفد عددا من البعثات الميدانية الى ليبيريا لإعداد مشاريع لأغراض التنفيذ بما يتفق والنداء الموحد الذي وجهه الأمين العام لتقديم مساعدة إنسانية طارئة واصلاح البلد .

٧٥ - واستنادا الى النداء نفسه ، ما برحت الفاو تبذل جهودا من أجل تعبئة الموارد والحصول على دعم المانحين لتقديم مدخلات زراعية مثل أدوات الفلاحة والبذور ومعدات الصيد والمستحضرات الكيماوية الزراعية اللازمة لتنشيط القطاع الزراعي .

٧٦ - ولا يزال النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الاغذية والزراعة يقوم برصد مكثف لحالة عرض الاغذية في ليبيريا . وتقريرها المعنون "التقرير الخاص لافريقيا" تقييمات تتعلق بالأحوال الزراعية ، والاحتياجات من الاغذية والتقدم المحرز في عمليات الطوارئ المضطلع بها لمساعدة عدد من المشردين وسائر الليبريين المعوزين . وتبرز هذه التقارير أيضا مشكلة النقص الشديد في المدخلات الزراعية .

منظمة الصحة العالمية

٧٧ - أعادت منظمة الصحة العالمية فتح مكتبها في مونروفيا في وقت مبكر من السنة الماضية تماشيا مع ما قامت به الوكالات الأخرى ، ونادت بجمع ما يزيد على ١٣ مليون دولار لتقديم مساعدة طارئة الى ليبيريا . بيد أن الاستجابات لهذا النداء كانت للأسف سلبية فلجأت منظمة الصحة العالمية الى استخدام أموال ميزانيتها العادية لتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين في مونروفيا والدواخل ، في حدود الأموال المتاحة . ووجهت المنظمة مرة أخرى نداء الى مجتمع المانحين لجمع ما مجموعه ٥,٢ مليون دولار لعام ١٩٩٢ بما يتيح للمنظمة مواصلة القيام بدورها الإنساني على مدار العام في القطاع الصحي .

رابعا - المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء وجهات مانحة أخرى

٧٨ - طلب الأمين العام الى الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى في رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، تقديم معلومات عن طبيعة ومدى المساعدة الطارئة التي تلقتها ليبيريا امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٤٧/٤٦ . ويرد فيما يلي موجز بالردود المتلقاة ، بما في ذلك معلومات عن المساعدة المقدمة الى اللاجئين الليبريين في البلدان المجاورة .

كندا

٧٩ - في السنة المالية ١٩٨٩/١٩٩٠ ، قدمت الوكالة الكندية للتنمية الدولية ما مجموعه ٥٦٠ ٠٠٠ من الدولارات الكندية معونة غير غذائية الى مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والى لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل مساعدة اللاجئين في كوت ديفوار وغينيا . وارتفع هذا المبلغ في السنة التالية الى

٦ ٦٥٥ ٠٠٠ من الدولارات الكندية وجرى توجيهه الى وكالات الأمم المتحدة (بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، والى منظمات غير حكومية مختلفة . وفي السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ ، أسهمت الوكالة الكندية للتنمية الدولية لمساعدة غير غذائية تقدر بمبلغ ٣ ٣١٠ ٠٠٠ من الدولارات الكندية لصالح الليبريين عن طريق منظمات الأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واليونيسيف ، ومتطوعو الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة السبتيين للإغاثة الإنمائية) . وخلال السنة المالية الحالية ، تبرعت الوكالة الكندية للتنمية الدولية بمبلغ آخر هو ٩٠ ٠٠٠ من الدولارات الكندية الى وكالة السبتيين للإغاثة الإنمائية نظير الأعمال التي تقوم بها للمشردين الليبريين في سيراليون .

٨٠ - وبالنسبة للمعونة الغذائية المقدمة الى الليبريين ، فإن المبالغ التي قدمتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية خلال السنتين الماليتين الماضيتين بلغت ٤ ١٠٠ ٠٠٠ من الدولارات الكندية في ١٩٩١/١٩٩٠ و ١ ٩٧٩ ٠٠٠ من الدولارات الكندية في ١٩٩٢/١٩٩١ .

الدانمرك

٨١ - بلغت قيمة المساعدة الدانمركية الطارئة المقدمة الى ليبيريا في عام ١٩٩١ ، ١٧ مليون كرون دانمركي منها ١٤ مليوناً وجهت عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وثلاثة ملايين عن طريق منظمات دانمركية غير حكومية .

ألمانيا

٨٢ - في عام ١٩٩٢ رصدت وزارة الخارجية ٩٠٠ ١٤ مارك ألماني لحبوب الأرز الى المشردين في ليبيريا .

٨٣ - ونظراً للحرب الأهلية في ليبيريا ، فقد توقفت المشاريع الثنائية فيما عدا مشروع تقديم الخبرة الاستشارية في ميدان مياه الشرب .

٨٤ - وفي عام ١٩٩١ ، قدمت الحكومة الألمانية التبرعات الخاصة التالية الى منظمات متعددة الأطراف بصفة مساعدة إنسانية الى ليبيريا :

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين : مليوناً مارك ألماني ؛
- لجنة الصليب الأحمر الدولية : ٥٠٠ ٠٠٠ مارك ألماني .

٨٥ - وفضلاً عن ذلك ، قدم مبلغ ٣١٥ ٠٠٠ مارك ألماني عن طريق المنظمة الألمانية غير الحكومية "كاريتاس ألمانيا" .

اليابان

٨٦ - في آذار/مارس ١٩٩٢، تبرعت اليابان بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار مساعدة طارئة قدمت الى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمساعدة الأمهات والأطفال وتحسين الصحة والمرافق الصحية .

٨٧ - وكانت المعونات التي انضقت أموالها في عام ١٩٩١ موزعة على النحو التالي :

آذار/مارس ١٩٩١ : ١٦٨ مليون ين للبرنامج الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمؤازرة اللاجئين الليبريين

تموز/يوليه ١٩٩١ : ١٠٠ مليون ين معونة غذائية عن طريق برنامج الأغذية العالمي

تموز/يوليه ١٩٩١ : ١٥٠ مليون ين معونة غذائية عن طريق برنامج الأغذية العالمي

آب/اغسطس ١٩٩١ : ٣٠٠ ٠٠٠ من الفرنكات السويسرية لبرنامج لجنة الصليب الأحمر الدولية لدعم المعوزين الليبريين .

النرويج

٨٨ - أسهمت النرويج بمبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ من الكروونات النرويجية (قرابة ١٥٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) قدم الى لجنة الصليب الأحمر الدولية بصفة إغاثة طارئة الى ليبريا ، ومبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ من الكروونات النرويجية (قرابة ١٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) قدم الى المنظمة نفسها وخصص للاجئين الليبريين في غينيا وكوت ديفوار .

المملكة العربية السعودية

٨٩ - قدمت المملكة العربية السعودية معونات وقروضا إنمائية الى ليبريا بمبلغ ٨٠٠ ٠١٤ ٧٧ من الريالات السعودية وزعت على النحو التالي :

(أ) قروض غير مستردة بمبلغ ٨٠٠ ٤١٤ ١ ريال سعودي مقدمة للأغراض الإنسانية . آخرها معونة تغذوية بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ ريال سعودي قدمت خلال السنة ١٤١٢ هجرية (السنة ١٩٩٢/١٩٩١ ميلادية) ، وهي توزع بصورة عامة على اللاجئين الليبريين الموجودين في غينيا بسبب الحرب :

(ب) قرض من الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ٧٠ ٦٠٠ ٠٠٠ من الريالات السعودية لتمويل المشروعين التاليين اللذين تم إنجازهما :

- مشروع يخصص الطريق الى جسر تومبان بوني هاليز (٨٠٠ ٠٠٠ من الريالات السعودية)

- ومشروع لتوسيع محطة يورشيد لتوليد الكهرباء (٣٨ ٨٠٠ ٠٠٠ من الريالات
السعودية) .

السويد

٩٠ - خلال السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ ، تم توفير موظفين بما تبلغ تكلفته مبلغ ١٥,٣ من ملايين الكرونات
السويدية قدمت من وكالة الإغاثة السويدية الى مستشفى اليونيسيف في مونروفيا . وخصص إضافة الى
ذلك نحو ١,٧ مليون كرون سويدي مساعدة الى ليبيريا .

٩١ - وفيما يتعلق بالإغاثة في حالات الكوارث ١٩٩١/١٩٩٢ ، تم تحويل قرابة ٥,٢ مليون كرون
سويدي . فضلا عن مبلغ ٤ ملايين من الكرونات السويدية الى برنامج اليونيسيف المكرس للاجئين .
وتركزت مساعدة الإغاثة في حالات الكوارث المقدمة الى ليبيريا على حالات العودة من البلدان المجاورة
والفئات المستضعفة الأخرى .

٩٢ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف ، قدم دعم كبير الى المناشدات الإقليمية التي وجهتها هيئات الأمم
المتحدة والمنظمات الأخرى ولا سيما لجنة الصليب الأحمر الدولية . وعلى سبيل المثال ، اعتمدت الحكومة
في حزيران/يونيه ١٩٩٢ مبلغ ٨٠ مليونا من الكرونات السويدية للجنة الصليب الأحمر الدولية للأغذية
والإغاثة الطبية المقدمة لبلدان افريقية كانت في مسيس الحاجة إليها ، ومبلغ ٧٠ مليونا من الكرونات
السويدية الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبرنامجها المتعلق باللاجئين في افريقيا .

٩٣ - وقدم نحو ٧٣٥ ٠٠٠ من الكرونات السويدية من أجل تطوير الديمقراطية عن طريق منظمة كارتياس
ولاصلاح محطة إذاعة في مونروفيا .

٩٤ - فضلا عن ذلك ، دفعت المبالغ التالية الى اللاجئين الليبريين في البلدان المحيطة خلال السنة المالية
١٩٩٠/١٩٩١ : ٣ ملايين من الكرونات عن طريق الصليب الأحمر السويدي ، و ٨ ملايين عن طريق
اليونيسيف ، ومليونان عن طريق منظمة دياكونيا غير الحكومية ، و ٣ ملايين بواسطة مفوضية الأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين ليصل المبلغ الإجمالي الى ١٦ مليونا من الكرونات السويدية .
